

رجل خبير في هذا الامر فسمحت لنا حكومة الهند بالمستر موربال من مصلحة الغابات في برما وهو الآن يطوف في مديريات الحجر الازرق والايض ثم يزور كردفان وقد طاب منه ان يبين ما يرتبه في مسألة الوقود وفي مسألة جلب الخشب للبناء من حراج الجنوب الكبيرة الذي يمكن ان يؤتى به في النهر ارماتا الى الخرطوم. وخشب البناء غال جداً وقليل وكل ما استعمل منه في الخرطوم حتى الآن اُتي به من وادي الحجر الاسود وواضح من ذلك ان لهذه المسألة شأنًا جوهريًا في احوال السودان في الحاضر والمستقبل ويحتمل ان يقوم زيت البترول مقام الحطب . ولكن جربت بعض التجارب فيه فلم تنجح حسب المنتظر لاسباب مختلفة . وقد يتعذر استعماله لغلاء اجرة نقله

### الضرائب

اشار اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٨٩٩ الى نظام الضرائب الذي ظهر بعد اعلان النظرانة اصح من غيره لبلاد السودان وزاد على ذلك ان هذا الاسلوب لا يزال في دور الامتحان فالاعتماد عليه يتوقف على ما يظهر من امتحانه ويمكنني ان اقول الآن بعد امتحان سنة من الزمان ان هذا الاسلوب كان مرضياً بوجه الاجمال مع ان تقارير المديرين تشير الى وجوب بعض التغيير في اماكن مختلفة . ويراد اجراء التغيير الذي تنتظر منه النتائج المطلوبة من حيث ازدياد اليراد وجعل حمل الضرائب على الاهالي على اقله ولم يتفد الامر الخاص بضرائب الاطيان على اكله الا في مديرية دنقلة وتنفذ في مديرية بربر في مركز الرباط ومركز بربر فقط . واما باقي المديريات فامم لم تؤخذ منها ضرائب الاطيان والحاصلات او أخذ منها العشر واذا نظرنا في كل مديرية على حدها بان لنا كيفية عمل الاوامر المتعاقبة بالضرائب فيها فقد قرر مدير دنقلة ان نيل سنة ١٨٩٩ كان اوطأ ما رآه السكان في حياتهم ونتج عن وطوئه نقص كبير في موسم التمييز وعمل موسم القمح وتركت مئات كثيرة من الفدادين من غير زرع لفلة الماء وهي مما يزرع عادة ولذلك لم يؤخذ المال الا عن الارض التي زُرعت . وربط مال آخر من الدرجة الثالثة على اطيان الجزائر وهو اربعون غرشاً للفدان . وقد وفر مال الاطيان الذي جمع من مديرية دنقلة رغماً عن كل المصاعب فزاد على النفقات ٤٣٠٠ ج . م وهذا شيء مرضي

وبلغت اموال الاطيان اكثر من ١٧٠٠٠ ج. م وكان يمكن ان تزيد ٨٠٠٠ ج. م  
لو أخذت الاموال عن كل الاطيان التي ربط عليها المال  
وكان مال النخيل ٧٠٠٠ ج. م على ٤٦٨ ٧٢٥ نخلة سنة ١٨٩٩ فيبلغ ٩٣٠٠ ج. م  
على ٤٦٩ ١٢٢ نخلة سنة ١٩٠٠

ويبلغ المال المجموع من جيات حلفا ٣٤٠٠ ج. م اكثره من مال الاطيان والنخيل .  
ودفع الناس ما يطلب منهم عن طيب نفس ولم يشكوا الا قليلون وظهر لدى البحث ان  
شكواهم كانت في محلها غالباً

اما في مديرية بربر فلم يبلغ الايراد ما قدّر له وذلك لانخفاض النيل الانخفاض الذي لم  
يعهده له مثيل وضرورة رفع جانب من ضرائب الاطيان واموال النخيل  
وقد اشار مدير بربر الى ان الحاجة ماسة الى زيادة المواشي في مديريته فان كثيراً  
من السواقي وافق لقتة المواشي . ولدينا مشروع لبيع بعض الاطيان وابتياح المواشي بثمنها  
واعطائها للالهالي ولكن لا يمكن العمل به الآن ما دام طاعون المواشي في السودان  
وربطت الضرائب على مراكز الرباطاب وبربر فقط ثم رفع نصف مال النخيل في الرباطاب  
لان الحصول كان قليلاً جداً فقل الايراد بسبب ذلك ٩٠٠ ج. م

وسيسهل تنفيذ قانون اموال الاطيان والنخيل بكميته في المديرية كلها في العام المقبل لغزارة  
الامطار وجودة الحاصلات ولا يتظر ان يتقل ذلك على عائق الاهلين  
وفي هذه المديرية اكثر من ٥٠٠٠٠ فدان متروكة من غير زرع . وفي النية عرض  
مقدار كبير منها للبيع في العام المقبل وهي تجود بقليل من النفقة

وقل الايراد كثيراً في سواكن فيبلغ عجزه ٥٧٠٠ ج. م عما كان سنة ١٨٩٩ ليوار  
التجارة وقلة رسوم الجمارك المترتبة على ذلك لكن المصروفات قلت ايضاً اكثر من ٥٠٠٠ ج. م  
وجاء الجراد فاتلف زراعة ٥٠٠٠ فدان او اكثر من الذرة والدخن في مركز طوكو فدعت  
الحال الى رفع الضرائب عنها

ومتدعو الحال الى تقليل رسم التجارة او الفائه مناظرة لتجارة بين مصوع وكسلا وبيد  
كسلا وبربر ويبقى رسم الطرق يدفع الى مشايخ بربر وكسلا على السواء لتأمين التجارة في نقلها  
وحفظ الطرق والابار

وظهر في ايرادات مديرية كسلا عجز اكثر من ٤٠٠٠ ج. م وذلك لمحل الموسم الشتوي  
سنة ١٨٩٩ على ما قرره مديرها حتى تعدد جمع شيء من العشور في بعض الاماكن واكتفي

يجمع نصفها في اماكن اخرى . وما جمع وزع اكثره على الجياع في يونيو ويوليو . فقل  
الايراد بسبب ذلك من وجهين

فاذا غص الطرف عن ايراد العشور لانه كان طفيفاً جداً بقي ان اكثر الايراد من رسوم الصمغ  
وريش النعام والعاج وعوائد الجمارك ورسوم الاسواق والمسالخ ورخص الاشربة والايجارات

اما الرسوم الجليلة فبلغ رسم الصمغ منها ٩٨٦ ج . م

وبلغت عوائد البضائع الواردة من المستعمرة الايطالية ٢٥٨ ج . م ومن الحبشة ٢٠٦ جنبيات  
ويتظر ان يزيد الايراد سنة ١٩٠١ بسبب غزارة الامطار وقد هبط ثمن الذرة الآن فبلغ ثمن  
الاردب في القصارف ٥ اغرشاً فقط ولكن منبت الزراعة بالمصايف في مركز كسلا فاكلت نصف الغلة  
ولم يكن في الامكان جمع شيء من الضرائب في مركز فشودا لاشتداد القيط في العام  
السابق ومعل الحصول . وبقيت الحاجة الى الحبوب شديدة في البلاد كلها فدعت الحال الى  
ارسال كمية من الذرة من الخرطوم مساعدة للاهالي

وقد اشار المأمور الذي هناك في تقريره الى ان الامطار الغزيرة التي هطلت في الصيف الماضي  
جادت بها المواسم فزادت القطعان وظهر الرضى والسرور على وجوه الاهلين فقد يحسن ان تربط  
عليهم ضريبة خفيفة في العام المقبل ولكني انتظر تفصيلات اخرى قبل الاقرار على ذلك

ووردت اخبار حديثاً من مركز بحر الغزال تشير الى القحط في تلك المديرية وسترد الاخبار  
الموثوق بها عن حقيقة الاحوال هناك من الحملة التي تبحت قيادة الكولونل سباركس . ومن  
الواضح الجلي انه لا ينتظر ارسال الاسعاف من هذه المديرية الى المراكز الاستوائية لان ليس  
فيها على ما يظهر ما يقوم بمحاجات اهليها اذا صح ما قيل عن وجود الناقة في لادو التي تحيط بها  
ولاية الكنفو الحرة ولا يبقى سبيل لاغايتها الا ارسال البواخر من الخرطوم بالحبوب وغيرها  
من المؤن . وقد ارسلت كمية كبيرة من الذرة جنوباً اجابة لطلب جلالة ملك بلجيكا .

وسيدل كل جهد لاجابة رجال حكومة البلجيك هناك الى كل ما يطلبونه من هذا القبيل  
وقد احثت الايض منذ اكثر من سنة قليلاً فلم تكد تنتظم ادارتها وارسل الطوافة الى  
اطراف البلاد واخذ سكانها الاولون يعودون اليها افواجاً . وكانت المدينة القديمة قد خربت وهجرت  
فصار فيها الآن بين خمسة آلاف وستة آلاف نفس . وقد تعذر طبعاً اخذ الضرائب من هناك  
من اي نوع كان ولكن اخذ قليل من رسوم الصمغ والعاج وريش النعام غير ان القسم الاكبر  
من هذه الرسوم يراخذ في الخرطوم فيكون ايراد مديرية كردفان من هذا القبيل طفيفاً جداً  
وقد ارتأى السررودلف سلاتين باشا الذي يطوف الآن للتفتيش في تلك البلاد رأياً مفيداً

من حيث وضع جزية خفيفة على القبائل الرحل ويرجح انه يُعمل برأيه . ثم ان غزارة الامطار صيفاً وزيادة السكان وما يحمل حدوثه من كثرة اصدار الصمغ كل ذلك يدل على ان كردفان ستكون من المديرية الكثيرة الايراد ولكن يبقى ارتقاؤها بطيئاً اذا لم تصلح طرق النقل منها الى النيل وقد اقيمت الكلام على اموال المديرين الكبيرتين الخرطوم وسنار الى الآخر لان قلة العقود دعت الى جمع الايراد منها صنفاً ولان في ما يلي مجالاً للنظر في هذا النوع من الضرائب فيظهر من حسابات سنار ان الايرادات زادت على المصروفات فبلغت الزيادة ٦٠٠٠ ج . م وهذا تقدم بين على ما كان في العام السابق

وبلغ عشر الذرة ٧٠٠٠ ج . م على فرض ثمن الاردم ٤٠ غرشاً وعشر السمسم ١٢٠٠ ج . م وبقية الايرادات من الرسوم الجبلية وعوائد القوارب والمعادي والاسلحة والمصايد والاسواق وزادت ايرادات مديرية الخرطوم على مصروفاتها ٤٠٠٠ ج . م وبلغ ثمن الذرة المأخوذة عشراً ٩١٥٣ ج . م . ورسوم الصمغ كثيرة وهي ٧٦٦٩ ج . م ولكن هذا الصمغ ليس كله من مديرية الخرطوم بل اكثره وارد من مديرية كردفان وقليل منه من سنار . وبلغ ثمن الذرة المأخوذة عشراً من كردفان وسنار معاً ١٦٤٥٣ ج . م ورسوم الصمغ ٧٨٠٠ ج . م

فاكثر الايراد في هاتين المديرتين من عشر الذرة لانها اهم ما يزرع فيها ولذلك فارتقاؤها يقوم اكثره بتسهيل سبل الري فيها . وعلى النهر بعض السواقي ولكن اكثر المزروعات يسقى بماء المطر . وقد ركبت حديثاً وقطعت الجزيرة من ود مدني على البحر الازرق الى الدويم بآلتها على البحر الابيض مسافة ثمانين ميلاً فوجدت الارض سهلاً منبسطة مزروعة كله ذرة . ولا تزرع الارض الآن الا زرعاً واحدة تقيم فيها من ستين يوماً الى ثمانين فاذا تيسر ادخال اسلوب متقن للري فيها صارت غلاتها تكفي بلاد السودان ويرسل منها الى غيره من البلدان ولكن اذا لم تصلح وسائل النقل بقيت هذه البلدان الخصبية قليلة الفائدة من حيث ايراد الحكومة . فقد بلغت الذرة المجموعة عشراً من مركز عبود في الجزيرة ٥٠٩٤ اردباً فاخذ الجمالة ١٩٦٠ اردباً منها اجرة نقلها الى الدويم . ومعلوم انه اذا انشئت سكة حديد ضيقة هناك

وفت بالمراد ولكن يُرتاب في رجبها قبلما تُصلح اساليب الري فتزيد المواسم السنوية ولا يمكن الاعتماد على البواخر الموجودة عندنا الآن لنقل الحبوب في البحر الازرق فاذا وجدت بواخر تسير في الماء القليل الفور زالت هذه الصعوبة ولكن قلة المال تمنع اتباعها وما تقدم يُطلق ايضاً على نقل الصمغ من داخلية كردفان الى البحر الابيض . فسكة حديد ضيقة تقيدها ولا سيما اذا صح ما يلفتنا من ان الصمغ كثير في حراج كردفان لا يمكن استنزافه منها

## ملكية الارض

ان الاسلوب الذي ذُكر في التقرير السابق لملكية ارض الزراعة وارض المراعي جاء وافياً بالمراد بنوع عام

وقد تمت اعمال لجنة الاراضي في مدينة الخرطوم منذ ٣١ يناير سنة ١٩٠٠ ولكن مجلسها بقي يجتمع ثلاث مرات كل اسبوع الى آخر مايو لفض بعض المشاكل . ولا يزال يضطر الى الاجتماع من وقت الى آخر للنظر في ما يرفع اليه من العرائض . وقد اعطى الاراضي للذين ادعوا ما عدا ٢٥٠ ادعوا ولم يحضرا لاستلام ما ادعوا به مع انهم ادعوا لذلك مراراً . وعندى ان الكولونل دراج رئيس هذا المجلس جدير بكل مدح على ما تم من النجاح في هذا العمل الشاق

وقامت اللجنة الى كردفان في ابريل الماضي لتسجيل ملكية الاراضي فيها برئاسة ضابط انكليزي . وقد حكمت حتى الآن في ٤٤٠ قضية والمرجح انه لا يتم عملها قبل سنة او سنتين لان كثيراً من الحجج التي تقدم اليها لاثبات الملكية كتب منذ ثمانين او تسعين سنة ومن ثم تظهر صعوبة هذا العمل

ويشكو البعض في الخلفاية وجوار الخرطوم من ان الحكومة اخذت بعض الاراضي لتوسيع المدينة او لبناء التكنات ونحوها وقد عرض على بعض هؤلاء ثمن لم يقبلوا فيه وعرض على البعض الآخر اراض ثمينة في اماكن اخرى لكنهم ابوا ان يأخذوا العوض ثمناً او ارضاً لهم ان اراضهم سيغلونها كثيراً في المدينتين

وفصلت لجنة الاراضي في بربر في ٣٥٩ قضية ولقيت مشقة شديدة في جعل الاهلين يرضون بيحكها . وقد كتب المدير انه كان يحضر بنفسه جلسات اللجنة وهو تمتنع بان دعاوي الناس حكم فيها بالانصاف بعد التروي . و اشار الى الصعوبة في وجود المساحين الذين يعتمد عليهم لتقييم تسجيل الاراضي . وهذه الشكوى عامة في كل الاراضي التي يراد مسحها لربط الضرائب عليها حتى في مصر لا يوجد من المساحين الاكفاء من بني بالحاجة

واتمت لجنة كسلا عملها في تلك المدينة وسنتقل الى القصارف . وفصلت في كسلا في ٥٥ دعوى بملكية البيوت والسواقي والبساتين . وآل كثير من اراضي البساتين وارضى البناء الى الحكومة لانه لم يتقدم احد للادعاء بها وهي تمسح الآن ثم ينظر في تأجيرها او بيعها والدعاوى بالملكية في القصارف مثل الدعاوى في كسلا ولكن تملك الاراضي الزراعية هناك

وفي أكثر البلدان التي تسقى بماء المطر ليس حقيقياً بل الارض مشاع للقبيلة وقد قرّر مأمور حلقا ان كل اراضيها سُجّلت باسماء اصحابها ويقع بينهم اختلاف احياناً ولكنه ليس هاماً وقد سُجّل قليل جداً من اسماء ملاك البيوت والاراضي في سواكن ولعلّ سبب ذلك ان الطريقة المصرية بقيت مستعملة في هذه المدينة الى عهد قريب ولم يجبر الاهالي على العمل بها وعُيّن لجنة لسائر ولكنها لم تُشرع في عملها حتى الآن وقد قُدمت لها طلبات من كثيرين يدعون الامتلاك فيها

### التجارة

ان في طريق التجارة في السودان عقبات كثيرة اخصها صعوبة النقل الى الاماكن البعيدة وقصور الري عن حاجة البلاد وقلة العمال ونفاد التجار عما يحسبونه مخاطرة بماوهم وكانت تجارة السودان القديمة قاصرة على جلب المنسوجات من منشستر واصدار الصمغ والريش والعاج والصمغ الهندي . وقد جرت التجارة الحديثة هذا الجرى ولكن وصول سكة الحديد الى الخرطوم افاد التجار فائدة حرّم منها اسلافهم ومساءلة الري من ام المسائل للسودان ولصرايضا . وكل مشروع يحرم مصر من جانب من مائها يمنع العمل به الآن الى ان تم خزانات النيل ويصير الملة الكافي لمصر بآمن من كل نقص . وهذا لا يستلزم منع الري في السودان بل ان السروليم جارسان المطالب باجراء الماء الكافي للقطر المصري لا يعترض على اقامة السواقي والطلبات واستخدام اساليب الري الاخرى حسبما تقتضيه حالة السودان الحاضرة

ويمكن الاعتماد على ري الحياض في اراضي البحر الازرق من غير ان يقل ماء مصر قلّة مضرة . ويرجى ان تستخدم حكومة السودان مهندساً ماهراً في الهندسة المائية ليشير عليها باحسن الطرق التي يمكن الجري عليها من هذا القبيل ثم تعمل بما يشيرونه ولا يبرح من الازهان ان سكان السودان قلّ عددهم كثيراً مدة حكم الدراويش فلا يوجد فيه عمال لانعام الاعمال العمومية الكبيرة التي من هذا النوع ولا اعمال لزراع الارض التي تستفيد من اعمال الري ولذلك لا بد من السير في الاعمال تدريجياً وترك كل عمل يقتضي نفقات كثيرة لا تحمّلها البلاد

ويظهر من تقارير المديرين ان عندهم ابواباً واسعة للتجارة بغير الحبوب . والتاجر الذي يسبق غيره الى تلك البلاد يجعد امامه الحاجة الى مطاحن الهواء والطلبات البخارية

ومعدات النيل والكباري الصغيرة والمباني من كل الانواع واستعمال الغابات واتماء تجارة الصمغ ونحو ذلك مما يلوح امام المظار . ولا بد من منع كل ازدهام في الاقبال على بلاد لم تشف حتى الآن مما حل بها من سوء الادارة مدة السنين التي ساد فيها فساد الاحكام . لكن البلاد قد اخذت تنتعش بسرعة فائقة واراني مقصراً في ما يجب علي ككتائب عن بريطانيا العظمى والقطر المصري اذا لم اقل علانية ان الابواب مفتوحة في السودان للتجارة والصناعة من كل نوع وبعضها مما ينتظر منه ربح وافر

وقد اشير سابقاً الى ان سكك الحديد الضيقة تفيد البلاد فاذا انشئ خط بين الايض والدويم على البحر الايض كان منه نفع كبير من وجوه كثيرة وريح وافر من نقل الصمغ . وينقل الصمغ الآن على الجمال الى النيل ويؤتى به بالبواخر والقوارب الى ام درمان او الحلفاية ثم يرسل بسكة الحديد الى حلفا . وقد خفضت اجرة النقل من السودان في سكة الحديد وبراك تخفيضها ايضاً ان امكن . وكل المعات ومواد البناء ونحوها تنقل الى الايض على جمال الحكومة وننقات هذه الجمال كثيرة فاذا انشئت سكة الحديد لم يعد للحكومة حاجة الى هذه الجمال ولكن لا بد من ان تضمن الحكومة ربحاً ما لكل شركة تنشئ هذه السكة وتولي ادارتها

وكذلك يسهل مد سكة اخرى في بلاد الجزيرة تجاه الدويم الى ود مدني على البحر الازرق تمتد على طول البلاد التي تزرع فيها الحبوب في معتوق وعبود ومناجل ولكن لا بد من اصلاح الري قبل ذلك والا خيف من ان هذه السكة لا تريح ويمكن ان تمد سكة اخرى توصل بلاد القضارف الحصبية بالبحر الازرق في ابي حراز ولكن السكان قلال في تلك البلاد وهذا لا بد من اعتباره عند تقدير ربحها

ولا يبعد ان تسع التجارة مع بلاد الحبش من عند فكا والرصيرص وبطريق القلابات والقضارف ولذلك يجب الاهتمام باصلاح سبيل الاتصال مع حدود الحبشة في البر وفي النهر وكسلا ابعد . مديريات السودان عن مراكز التجارة الكبيرة الآن ولها ثلاثة طرق طريق ابرير وطريق سواكن وطريق مصوع اولها اكثرها استطرافاً بقوافل الجمال ومن الطريقين الآخرين طريق مصوع اقلها ثقلة لنقل البضائع ولا سيما لسهولة الاتصال بين مصوع وبقية المواني البحرية . وقد بانغي ان في النبة مد طريق مصوع الى جهة كسلا

وقد تم الاتفاق مع الحبشة على اقسام عوائد الجمر التي تؤخذ عند القضارف مناصفة اشير في مكان آخر الى حالة التجارة بين نقط النيل في اوغندا وبين النقطة البحرية في الرجاف لكن قلة البواخر تمنع الآن توسيع التجارة ولا يصلح بالحكومة ان تولي التجارة هناك بنفسها

دواماً بل هي تفضل ان يتولأها غيرها لان ذلك اصحح له ولها . والعقبة الوحيدة في سبيل التجارة هناك الآن قلة الحباب وغلايه الفهم الواصل الى الخرطوم . ثم ان حالة سكة الحديد الحاضرة وقلة العربات فيها امران يجب ان لا يغفلا اذا اريد الشروع في عمل من مقتضاه جلب مواد كثيرة بسكة الحديد

ولم يمد التاخراف بمد القضارف ( وهي على ٢٣٠ ميلاً من الخرطوم جنوباً ) ولكن قد يمكن استعمال تاخراف مركوفي في محطات ثابتة وعلى بواخر البحر الابيض

### صحة الجنود

انتبست ما يلي من التقرير السنوي للماجور بنتون حكيماشي الجيش المصري عن صحة الجنود " قال كثر المرضي هذه السنة بين الجنود التي في السودان لان الحمى المملارية انتشرت كثيراً . فقد كثر المطر في كل بلاد السودان وفي جملة ذلك كردفان وجهات البحر الابيض والبحر الازرق وكسلا فزادت الامراض مدة المطر وبمده حتى بلغت اكثرها في شهر ستمبر ثم اخذت لتناقص بالتدرج وكان اكثر الامراض الحمى المملارية المنتفزة والمتقطعة وتلوهما الجدري والدوسنتاريا والرمم والدود ( ولا سيما دودة غينيا ) وفقر الدم والنازيري . وخيف من انتشار الجدري . وحدثت حادثة واحدة من التيفويد في ام درمان وحادثتان في الخرطوم وحدثت في الربيع ثلاث حوادث من التهاب اغشية الدماغ وهذا المرض العضال انتشر في ام درمان والخرطوم في شهور الشتاء منذ احتلال السودان لكنه زال منها الآن تماماً ولم تحدث حادثة منه في الشتاء الماضي وتدل الادلة على انه لم يعد ينتشر بعد اجراء التدابير الصحية

### الخاتمة

يظهر مما كتبه المديرون والمأمورون عن احوال البلاد التي هم فيها ان النجاح مستمر والجرائم قليلة والثقة بالحكومة تزداد يوماً بيوماً . لكن الشكوى عامة من قلة المال والحاجة شديدة الى اصلاح الري والمواصلات وبغير ذلك لا تزني البلاد مالياً . وقد نجحت ادارات الحكومة المركزية وجعل الكولونل جكسن نائباً للحاكم العام سكرتيراً للحكومة الملكية ومعهم رجال اكفأ لمساعدته . وفي السودان سكرتير مالي وسكرتير قضائي وسكرتير للمعارف وكل منهم ناجح في ادارة الفرع المخصص به نجاحاً يفتخرون به

وكان الفرق غير واضح بين اختصاصات الضباط والمرطفين الحربية والملكية وذلك مما لا بد منه في الادوار الاولى من تنظيم البلاد . ثم اخذ هذا الفرق بتضع رويداً رويداً . ويُفصل الآن بين الواجبات الملكية والحربية على قدر الامكان . وقد كانت نتيجة هذا الفصل حسنة جداً فانشئت حكومة ملكية في السودان تختلف عن الحكومات الملكية في ان موظفيها من رجال الحربية . ولا شبهة في ان الحكومة التي يتولاها رجال اشداه يوجبون الطاعة على الرعية لازمة للبلاد في اول انتظامها وارثاقها ونافعتها لها من كل وجه

لكن الضباط مقيدون بالخدمة في الجيش الانكليزي فهم عرضة لان يُطلبوا من السودان لاسباب مختلفة . او قد يتعبون من الشغل الشاق ويودون الرجوع الى فرقهم وما هو احب اليهم من السودان . فلا يصح الاعتماد على الضباط الانكليز للبقاء في هذه المناصب ولذلك تدعو الضرورة الى تغيير هذه الحال تدريجياً وتعيين شبان منتقين من الملكيين يأتون السودان على نية الإقامة فيه . وقد عين البعض من هؤلاء ومبتأهلين رويداً رويداً للمناصب التي يشغلها الضباط الآن

وإني اغتنم هذه الفرصة لتقدم شكري لرجال نظارة الحربية البريطانية على مبادرتهم الى اجابة طلبي بتغيير القوانين التي يرتبط بموجبها الضباط في الخدمة حتى يسهل عليهم البقاء في هذه البلاد من غير ان يحسروا حقوقهم في الجيش البريطاني . ولي الثقة ان هذا التغيير يرغب الضباط في البقاء في السودان ليزيد انتفاعهم منهم

ولا يمكنني ان اختم هذا التقرير من غير ان اعترف بما قام به الضباط وصف الضباط والجنود والموظفون من بريطانيين ومصر بين وسودانيين من غير فرق بينهم مدة السنة الماضية لاجياء هذه البلاد وكذلك بما قام به العلماء والمشايخ والاعيان الذين ابدوا تمام الولاء والمساعدة واعربوا عن رغبتهم الشديدة في ان يروا بلادهم سائرة في طريق التقدم والارتقاء مادياً وادبياً

واذكر بنوع خاص خدَم الكولونل جكسن الذي ناب عني مدة اضطراري لمغادرة البلاد واليه ينسب كثير من النجاح الذي نجزته السودان

واقدم شكري الخاص ايضاً للكولونل فرغوص ولكل المديرين والمأمورين ورؤساء المصالح وغيرهم من الضباط والموظفين البريطانيين والوطنيين الذين تظهر نتائج اعمالهم المفيدة

من هذا التقرير (الاضاءة) رجينلد وثجت

الحاكم العام

الخرطوم في ٣٠ يناير سنة ١٩٠١